مبادئ الضمان الإجتماعي في ظل الواقع الديموغرافي في الجزائر

Principles of social security in light of the demographic reality in Algeria

عرفات ريمي [1] * ، د. محمد زيدان [2]

[1] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، rimiarafat39@gmail.com

[2] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، rimiarafat39@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/14؛ **تاريخ المراجعة**: 2023/05/11؛ **تاريخ النشر**: 2023/12/31

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الواقع الديمغرافي وتأثيره على أهم مبادئ الضمان الاجتماعي في الجزائر، مبرزين تطور الفئات العمرية للسكان، والتي نتج عنها زيادة في العمال الأكبر سنا وكذلك زيادة في أعداد كبار السن وبالتالي دخول الجزائر إلى أبواب مرحلة التشيخ السكاني الذي كان له أثر إيجابي وسلبي على مبادئ نظام الضمان الاجتماعي، الأثر الإيجابي متمثل في تحقيق مبدأ التغطية الشاملة لنظام الضمان الإجتماعي في الجزائر أي تمتع أغلبية السكان بالتأمين الإجتماعي، أما الأثر السلبي متمثل في زيادة عدد المتقاعدين الذي زاد من الإنفاق الإجتماعي مما أثر سلبا على موازنة الصندوق الوطني التقاعد في الجزائر. وأضفت توصيات الورقة البحثية بإثراء كفية إستغلال مبدأ التغطية الشاملة الذي يتمتع به نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر لحل مشكل العجز في موازنة صندوق التقاعد في السنوات الأخيرة من العقد الماضي.

الكلمات المفتاح : الواقع الديموغرافي، التشيخ السكاني، التأمين الإجتماعي، التقاعد، الجزائر.

تصنيف JEL : J1 ؛ J10

Abstract: This research paper aims to analyze the demographic reality and its impact on the most important principles of social security in Algeria, highlighting the development of the age groups of the population, which resulted in an increase in older workers as well as an increase in the number of the elderly, and thus Algeria entered the gates of population aging, which had a positive impact And negative on the principles of the social security system, the positive impact is represented in the achievement of the principle of comprehensive coverage of the social security system in Algeria, That is, the majority of the population enjoys social insurance, and the negative impact is represented by the increase in the number of retirees, which increased social spending, which negatively affected the budget of the National Retirement Fund in Algeria And I added the recommendations of the research paper to enrich how to exploit the principle of comprehensive coverage enjoyed by the social security system in Algeria to solve the problem of deficit in the budget of the pension fund in the last years of the past decade.

Keywords: demographic reality, population aging, social insurance, retirement, Algeria.

Jel Classification Codes : J1 ; J10

مقدمة

تشهد قضية الشيخوخة محل اهتمام الباحثين في الوطن العربي، لنجد الكثير منهم شغلهم الشاغل العمل على معرفة كيفية التخطيط لهذه الفئة من السكان لحياتهم من الناحية الصحية والاجتماعية والاقتصادية عند بلوغ 60 سنة من العمر، لنجد أبرزهم أكدوا أن ظاهرة التشيخ السكاني في المجتمع العربي والجزائر خاصة أصبح أمرا واقعا على المدى الطويل. فتركيبة السكان وتوزيعات الفئات العمرية في الجزائر ما فتئا يتغيران منذ دخول الجزائر مرحلة الانتقال الديمغرافي منتصف ثمانينات القرن الماضي ليقوموا الباحثين بإثراء الحقل المعرفي حول واقع الشيخوخة في المجتمع الجزائري واستشراف آفاق العناية بها. فوفقا لتوقعات الديوان الوطني للإحصائيات، ينتظر أن تفوق نسبة السكان البالغين 60سنة فما فوق نسبة السكان الأقل من 20سنة في آفاق سنة 2030 (ONS, 2004).

فالتغيرات الديموغرافية الملاحظة خلال العشرين سنة الماضية من انخفاض الخصوبة بأكثر من 4 أطفال لكل مرأة وارتفاع أمل الحياة عند الولادة بأكثر من ثلاثة عشر سنة، تبين زحف ظاهرة تشيخ السكان. فالتطورات الحالية والمستقبلية للخصوبة والوفيات سوف تقود مستوى تشيخ سكاني أكبر من المتوسط، وهكذا فإن السكان المسنين البالغين 60 سنة وأكثر، والذين يمثلون حاليا ما يعادل نسبة 9.3 في المئة من إجمالي السكان، سوف يتضاعفون خلال السنوات 2030-2050 مع وصول أجيال 1970-1980، أي أجيال الإنفجار السكان إلى سن التقاعد أو التشيخ. كما تشير الاسقاطات الديمغرافية المستقبلية إلى أن السكان المسنين سوف يمثلون 14.7 في المئة من مجموع السكان سنة 2030 وستصل نسبتهم سنة 2050 إلى 22 في المئة (ONS, 2004) . ومن خلال هذا التقديم سنحاول سياق الواقع الديموغرافي في الجزائر، ومعرفة أهم الآليات والسياسات الاجتماعية الاقتصادية ولاسيما فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي التي إنتهجتها الجزائر لمواكبة الواقع الديمغرافي معتمدين على معطيات ومنشورات الديوان الوطني للاحصائيات بهدف رسم معالم ظاهرة الشيخوخة السكانية في الجزائر بصفتها نموذجا للملامح الديموغرافية المميزة لتشيخ السكان في مجتمعنا وإلقاء الضوء على أهم المشكلات والتحديات التي تواجه هياكل الضمان الاجتماعي في ظل تشيخ السكان في الجزائر.

I- الأوضاع الديموغرافية والتحديات السكانية الجديدة في الجزائر

1.I- نظرة عامة إلى ديموغرافيا الجزائر

تتميز التركيبة السكانية في الجزائر بسيطرة فئة الشباب على باقي الفئات العمرية، حيث كانت تشكل فئة السكان البالغين أقل من 20 سنة أكثر من نصف إجمالي السكان، وهذا قبل سنة 1985 (58.2 في المئة سنة 1977)، وبعد دخول الجزائر في المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الديموغرافي أي ابتداء من سنة 1986 تقلصت نسبة هذه الفئة لتصل إلى 37.65 في المئة سنة 2010 (ONS، حوصلة إحصائية ، 2020، صفحة 54) . وقد تميزت تركيبة السكان في الجزائر بإنخفاض كبير لفئة السكان المصنفين أطفال دون 15 سنة من العمر. إذ تراجعت نسبتهم من 47.2 في المئة إلى 28 في المئة ما بين سنتي 1966 و2008 (ONS، حوصلة إحصائية ، 2020، صفحة 52). مايعني تراجع معدلات الإعالة بينما عرفت نسبة السكان في سن النشاط الاقتصادي (أي البالغين 15-59 سنة) ارتفاعا متواصلا بين هاذين التاريخين، إذ ارتفعت من 46.1 في المئة إلى 64.4 في المئة (أنظر جدول رقم 1) ما يعني زيادة في حجم القوة البشرية ومن ضمنها حجم قوة العمل. أما فيما يخص فئة السكان البالغين 60 سنة وأكثر فقد ارتفعت نسبهم إبتداءا من سنة 1987، إذ انتقلت من 5.7 في المئة إلى 7.6 في المئة سنة 2008، وبلغ حجم هذه الفئة 4139000 شخص مسن سنة 2019 أي ما يعادل9.5 في المئة من مجموع السكان(ONS, Demoghraphie Algerienne, no.890, 2019) .

الجدول (1): تطور التركيبة العمرية للسكان حسب فئات السن المجمعة بالنسبة المئوية (1966-2018)

السنوات / الفئات العمرية	1966	1977	1987	1998	2008	2018
أقل من 5 سنوات	19.4	18.8	18.8	11.1	10.0	11.8
من 5 إلى 14 سنة	27.8	29.1	27.5	25.3	18.0	18.3
من 15 إلى 59 سنة	46.1	46.2	50.2	57.1	64.4	60.6
60 سنة وأكثر	6.6	5.8	5.7	6.6	7.6	9.3
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: مؤشرات من إعداد الباحث إعتمادا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

أشارت الإحصائيات الديموغرافية حول الجزائر إلى أن عدد السكان إرتفع بأكثر من 13 مليون شخص في مدة 21 سنة، وهو ما يعني نسبة ارتفاع قدرت بـ 47 في المئة خلال الفترة 2000- 2021، بمعدل نمو سنوي يقدر بنسبة 1.4 في المئة، وعليه إرتفع عدد السكان من حوالي 30 مليون نسمة سنة 2000، إلى ما يفوق 44 مليون نسمة بحلول سنة 2021 وفقا لتقديرات الديوان الوطني للإحصاء. ويتسم التحول الديموغرافي بحلول عام 2021 بالخصائص التالية:

- إنخفاض نسب الفئات الفتية والشابة (الأقل من 5 سنوات، الأقل من 15 سنة، الأقل من 20 سنة).
- إرتفاع نسبة الفئات النشطة (20-59 سنة).
- إرتفاع عدد الأشخاص المسنين (60 سنة وأكثر).

تعكس هذه التوقعات السكانية النتائج المباشرة للإنتقال الديموغرافي المتسارع وتأثيراته في التركيبة العمرية للسكان، مع إنخفاض محسوس في نسبة الشباب، وإرتفاع محسوس للفئات العمرية النشطة (15-59 سنة). كما أنه من المنتظر إنخفاض محسوس في الفئة الأقل من 5 سنوات في مجموع السكان، الذي سينتقل من 11 في المئة سنة 1998، إلى 10 في المئة سنة 2024، أي بنسبة إنخفاض تقدر بحوالي 1 في المئة . أما نسبة الأقل من 15 سنة، فستعرف هي الأخرى إنخفاضا بـ 6 نقاط خلال ستة وعشرون سنة (من 36 في المئة سنة 1998، إلى 30 في المئة سنة 2024) مع عدد سيستقر في حدود 14 مليون نسمة.

الشكل (1): تطور سكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى (2008-2032)

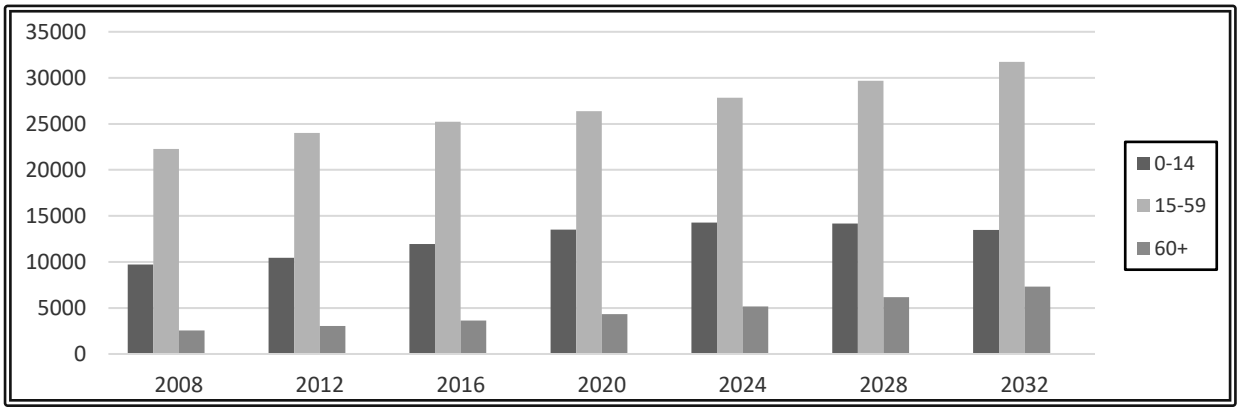

La Source: Office National Des Satatistiques (ONS), projection de population à l'horizon 2030, collection statistiques, séries S:Statistiques sociales, no.106 (Alger : Office National Des Satatistiques, 2004)

فيما يخص فئة الأقل من 20 سنة، الذين كانوا يمثلون نسبة 58 في المئة سنة 1977 و37.7 في المئة سنة 2010 فإنهم سيستقروا في نسبة 38 في المئة إلى سنة 2024، أي بمعدل إنخفاض قدر بـ 20 نقطة بين سنتي 1977 و2024 . وفقا لإسقاطات الديوان الوطني للإحصاء، سجل إرتفاع في عدد أفراد الفئة العمرية (20–59 سنة) من 22.288 مليون نسمة سنة 2008، إلى 27.854 مليون نسمة سنة 2024، لكن لوحظ إنخفاض نسبي في الفئة العمرية (20–59 سنة) حيث إنتقل من 64.4 في المئة من مجموع السكان سنة 2008 إلى ما يعادل نسبة 59 في المئة سنة 2024، أي معدل إنخفاض 5.4 نقاط بين سنتي 2008 و2024. وهو ما يعلن عن إنخفاض نسبي لمختلف فئات الأعمار مع إنخفاض هائل للفئات الأكثر شبابا، في المقابل تشير الإسقاطات إلى إرتفاع عدد كبار السن البالغين 60 سنة وأكثر إلى 5.164 مليون شخص، أي بزيادة قدرها 3.5+ في المئة سنة 2024 مقارنة بسنة 2008. وهذا مايعلن عن الشيخوخة الزاحفة في الجزائر.

I.2– تطور مؤشرات الشيخوخة الديموغرافية بين سنتي 1966و2024

عرفت الأعداد المطلقة للأشخاص المسنين إرتفاعا متزايدا منذ الإستقلال إلى يومنا هذا (أنظر للجدول2)، إذ إنتقلت من 793000 نسمة سنة 1966 إلى 911161 نسمة سنة 1977، لتصل إلى 1298083 نسمة سنة 1987، ثم إلى 1920731 سنة 1998، ولتبلغ أخيرا ما يعادل 4139404 شخصا مسنا سنة 2019 من مجموع السكان في الجزائر ، من جهة أخرى يظهر في الجدول (3) أن مختلف مؤشرات شيخوخة السكان في الجزائر عرفت تغيرات عميقة، نستهلها بمعامل الإعالة الإجمالي أو نسبة الإعالة العمرية التي تمثل نسبة الأشخاص المعالين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والأشخاص أكثر من 60 سنة إلى السكان في سن العمل من الشريحة العمرية 15–59 سنة. وتشير المعطيات إلى أن الإعالة الاجمالية إنتقلت من 116.7 في المئة سنة 1966 إلى 98.8 في المئة سنة 1987.لتواصل إنخفاضها إلى نسبة 66.6 في المئة سنة 2019 وإن دل هذا الإنخفاض على شيء فإنما يدل على تراجع الفئات الشابة في مجموع السكان، كما تدل البيانات أيضا على تراجع نسب الإعالة للشباب منذ سنة 1966 إلى سنة 2019، إذ إنتقلت من نسبة 102.4 في المئة إلى 50.7 في المئة على التوالي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النسبة تمثل النسبة المئوية لغير العاملين من الفئة العمرية (0–15 سنة) إلى مجموع الفئة السكانية العاملة (16–59 سنة)، وهذا ما يدل على تزايد الفئات السكانية في سن النشاط بالموازاة مع تراجع نسب الأطفال.

الجدول (2): تطور عدد المسنين (60 سنة أوأكثر) بين سنتي 1966و2019.

السنوات	الأعداد	النسبة المئوية
1966	793000	6.6
1977	911161	7.5
1987	1298083	5.9
1998	1920731	6.8
2008	2531128	7.5
2019	4139404	9.3

المصدر: معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر

من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة الإعالة للشيوخ التي تمثل نسبة أعداد المتقاعدين من السكان إلى الفئة العاملة عرفت هي الأخرى تراجعا يبدو طفيفا أو بطيئا بالمقارنة بالمعاملات الأخرى لتستقر في حدود 11 في المئة خلال العشريتين الأخيرتين.

الجدول (3): مؤشرات الشيخوخة الديموغرافية في الجزائر (بالنسبة المئوية)

المؤشرات	سنة 1966	سنة 1977	سنة 1987	سنة 1998	سنة 2008	سنة 2018
معامل الاعالة الاجمالي	116.7	116.2	99.3	75.1	55.0	65.1
نسبة الاعالة للشباب	102.4	103.7	87.9	63.6	43.5	49.8
نسبة الاعالة للشيوخ	14.3	12.6	11.4	11.5	11.5	12.5
معامل الشيخوخة	14.0	12.1	13.0	18.1	26.3	31.0

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

ويمكن تفسير هذه الأرقام بأنه غداة الإستقلال كانت نسب البالغين أكبر من 60 سنة أعلى من تلك التي سجلت في سبعينات القرن الماضي، نظرا إلى ظروف الحرب التي أثرت في التركيبة العمرية للسكان،لتعود هيمنة الشباب بعد ذلك. ونظرا للإرتفاع البطيء لنسب المسنين يأتي أخيرا مؤشرا معامل الشيخوخة الذي يحسب بنسبة أعداد السكان المسنين البالغين 60 سنة وأكثر إلى السكان البالغين أقل من 15 سنة (أنظر الجدول رقم 3).

ويظهر جليا كيف أن هذا المؤشر عرف إرتفاعا كبيرا خلال العشرية الأخيرة التي تميزت بتراجع أعداد الفئات الشابة، مقارنة بالفئات المسنة، إذ أنه شهد إرتفاعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي حيث دخلت الجزائر المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي التي تميزت بتراجع الخصوبة وإرتفاع أمل الحياة.

I.3- التحديات السكانية الجديدة:

مما سبق، نستنتج أن الجزائر على أعتاب مرحلة من مراحل التحولات الديمغرافية العميقة، والتي ستصاحبها طبعا تحديات مجتمعية وخدماتية وإقتصادية،ولاستكمال الصورة الفتوغرافية لهذه التغيرات السكانية، نقترح فيما يلي عرضا لسيناريوهات المستقبلية لتركيبة السكان في الجزائر، وقد إرتأينا أن نقدم الإسقاطات السكانية المنتقاة من تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، وذلك وفقا للفرضيات المعتمدة بالنسبة إلى نسب المسنين في مجموع السكان، يظهر أنه خلال الثلاثين سنة المقبلة (بالنسبة إلى سنة 2000) ستتضاعف لتنتقل من 6.8 في المئة إلى 14.7 في مئة وفقا للفرضية المحتملة التي يعتمدها الديوان الوطني للإحصائيات في تقاريره.

ومن المعلوم أنه يتم إعتبار الدخول المؤكد للمجتمعات مرحلة الشيخوخة السكانية ببلوغ نسب البالغين 60 سنة وأكثر بين 10 في المئة و12 في المئة من مجموع السكان. وفي المقابل تشير الإحصائيات إلى التراجع الكبير لنسب الفئات الشابة من مجموع السكان، إذ سينتقل من حوالي 46 في المئة إلى 29.64 في المئة سنة 2030 وفقا للفرضية المحتملة. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حقيقة الواقع الديموغرافي المستقبلي لسكان الجزائر الذي ستطغى عليه الفئات النشطة والفئات المسنة.

الجدول (4): إسقاطات مستقبلية لأهم مؤشرات شيخوخة السكان في الجزائر (2000- 2030)

المؤشرات (في المئة)	سنة 2000	سنة 2030	المجموع
معامل الاعالة الاجمالي	76.2	63.0	-17.3 في المئة
معامل الاعالة للفئة العمرية 0-15 سنة	64.2	39.0	-39.3 في المئة
60سنة وأكثر	12.0	24.0	100 في المئة

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

من جهة أخرى، يظهر من بيانات الجدول (4) أن معامل الاعالة الاجمالي سوف يعرف تراجعا بحوالي 17 نقطة مقارنة بسنة 2000، وسوف يعرف معامل الإعالة للفئة العمرية 0-15 سنة هو الآخر تراجعا أكثر حدة بحولي 39 نقطة، تمكننا هاتان النتيجتان من استنتاج تراجع وزن الفئات العمرية الشابة داخل المجتمع الجزائري لحساب الفئات النشيطة العاملة. أما فيما يخص معامل الإعالة

للفئة العمرية 60 سنة وأكثر، فهو الوحيد من بين المؤشرات المعروضة الذي سيعرف إرتفاعا أو تزايدا، وذلك بنسبة 100 في المئة، وهو ما يجعلنا نستخلص الإرتفاع المحسوس لفئة كبار السن بين المجموعات العمرية الأخرى من المجتمع الجزائري.

I- آليات والسياسات التي أنتهجتها الجزائر لمجابهة الشيخوخة السكانية:

في ظل الواقع الديمغرافي الذي تشهده الجزائر بالإرتفاع النسبي للسكان الأكبر سنا واستمرار إنخفاض سكان الفئة الفتية الأقل من 15 سنة مع زيادة أمل الحياة ، هذا ينبئ أن الجزائر مقبلة على التشيخ السكاني، وعليها تعزيز آليات قانونية معززة وحامية للسكان من الولادة إلى الشيخوخة إجتماعيا وإقتصاديا. ومن الآليات التي إنتهجتها الجزائر لتوفير الحماية اللإجتماعية تخصيص نظام ضمان إجتماعي "يعتبر وسيلة يستطيع بها الفرد مجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها في حياته من الولادة إلى التقدم في السن أي التشيخ السكاني " (الطيب سماتي، 2011، صفحة 4). حاليا أصبح نظام الضمان الاجتماعي لا يقتصر على أنه وسيلة من وسائل الحماية ضد المخاطر الصحية والاجتماعية وفقط، بل أصبح كما جاء في تعريف رولاند سيج" الضمان الاجتماعي توسع مفهومه أصبح أكثر نهج وقاية بدل نهج حماية عند وقوع الخطر" (رولاند سيج، 2007، صفحة 7).

وهذا من خلال توفير تدابير وقائية أفضل للأفراد قبل وقوع المخاطر والأمراض المعقدة التي قد يتعرضون إليها في مسار حياتهم وبذلك تعظيم إمكانياتهم وقدراتهم الانتاجية على رأس العمل، كإنشاء أنظمة ضمان إجتماعي مستدامة، يمكن الوصول إليها والاستفادة من خدماتها بناءا على استجابات مبادرة "يقصد بها سياسات التوظيف التي تعمل على التشجيع نحو الإبقاء على رأس العمل بدلا من التعويض، من خلال تنفيذ إعادة التأهيل والتدريب قبل التعرض للعجز وقبل إحالة العامل على التقاعد" (رولاند سيج، 2007، صفحة 7). لعل تحريك السياسات التشغيلية من هذا النوع يعتمد على فكرة أن العمل هو الطريقة المثلى لتوفير الأمان (دخل كافي وصحة جيدة)، وبالتالي من واجب على الفرد الإلتزام بالبحث عن عمل. ومن هذا المنطلق فإن نهج المبادرة يحتوي على عملية إعادة إدخال العمال الأكبر سنا إلى سوق العمل بهدف بناء مجتمع يكون منتج إقتصادي، أو عن طريق إعادة الأشخاص الذين كانوا لفترة معينة عاطلين عن العمل أو عاجزين عليه إلى سوق العمل ووضعهم في وظيفة ملائمة لحالتهم الصحية (رولاند سيج، 2007، صفحة 8).

لهذا فالضمان الإجتماعي المستدام عبارة عن "برنامج يستجيب إلى التطور الديموغرافي المتمثل في الشيخوخة السكانية، عن طريق ترشيد التقاعد المسبق ومنح حوافز للعمال الأكبر سنا للبقاء على رأس العمل ليساعد على تعزيز تمويل برامج الضمان الإجتماعي " (رولاند سيج، 2007، صفحة 5). وعلى العموم فإن توفير الدعم للخطط التي تعمل على إعادة مختلف الفئات السكانية للعمل سواء كانوا عاطلين عن العمل أو الحاصلين على منافع بسبب المرض أو العجز ليس إلا طريقة من طرق زيادة نسب التشغيل. كما يمكن ذلك من تقوية وتعزيز موارد تمويل هياكل الضمان الاجتماعي والتخفيف من الإنفاق الإجتماعي. من التدابير السابقة يتضح أن لنظام الضمان الإجتماعي مبادئ، لها أهمية كبرى لمجابهة ظاهرة التشيخ السكاني، هل الجزائر تراعي مبادئ النظام الاجتماعي في الأنظمة التي تنتهجها؟.

II.1- مباديء نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر

إن المبدأ الأساسي للضمان الإجتماعي في الجزائر هو توسيع نطاق الضمان الإجتماعي عن طريق إتخاذ المبادىء التالية:

- **مبدأ التغطية الشاملة:**

يقصد بها "حصول أكبر عدد ممكن من الناس على أدنى مستوى من الضمان الإجتماعي الرسمي. وهذا لا يعني أن إعانات الضمان الاجتماعي موجه إلى كافة فئات السكان. كما أنه ليس بإستطاعة جميع البلدان توفير تغطية واسعة من إعانات الضمان الإجتماعي أو إرساء النظم اللازمة لتغطية جميع السكان على الفور" (منظمة العمل الدولية، 2011، صفحة 110).

وفي الجزائر عايش نظام الضمان الاجتماعي المرحلة الإستعمارية القائمة على نظام يطبق فقط على موظفي الإدارة الفرنسية، حيث جعل لفائدة الفرنسيين العاملين في الجزائر بصفتهم موظفين أجراء، ويمتد بعض الشيء "إلى العمال الجزائريين في الإدارات الفرنسية الذين يستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي بالتبعية ولا يستفيد منه إلا فئة قليلة من الجزائريين" (عوايدي، 2003، صفحة 58). ليتميز هذا النظام بتغطية غير واسعة مما حتم على الحكومة الفرنسية بإجراء عدة تعديلات في أنظمة الضمان الإجتماعي، لكن هذه التعديلات "ابتعدت بشكل كبير عن المبادئ الأساسية لنصوص التشريعية المسيرة له، كانت أغلب آداءاته الممنوحة تحت شروط صعبة التحقيق بالنسبة للعمال المزارعين في بلد يشكل هؤلاء 80 في المئة من الأيادي العاملة فيه وأغلبهم جزائريين" (زيان مريم، 2018، صفحة 24). وابتداء من سنة 1949، تحت ضغط الإحتجاجات العمالية والحركات الإجتماعية قرر بموجبه نظاما للضمان الإجتماعي والتقاعد بإستحداث ثمانية أنظمة، وتتمثل هذه الأنظمة في "نظام الموظفين، نظام الفلاحي، نظام المناجم، نظام العمال غير الأجراء، نظام عمال السكك الحديدية، نظام عمال البحر" (زيان مريم، 2018، صفحة 24).

ومن خلال وضعية الجزائر خلال المرحلة الإستعمارية، نظام الضمان الإجتماعي لا يتميز بالتغطية الشاملة لدى الجزائريين. حين إستقلال الجزائر استمر العمل بنظام الضمان الإجتماعي الفرنسي بإصدار المشرع الجزائري قانون في 31-12-1962، الذي جاء في مادته الأولى "يستمر العمل بالتشريع الساري المفعول إلى حين صدور أمر جديد بإستثناء التدابير المخالفة لسيادة الوطنية" (عوايدي، 2003، صفحة 62). وتبين هذه المادة أن الجزائر استمرت في نظام الضمان الإجتماعي الذي أقره المجلس الجزائري الذي إستحدث 8 أنظمة عام 1949، الأنظمة االسابقة الذكر، التي تتسم بتعدد هيئات التسيير مع تباين وإختلاف منح الإمتيازات والأداءات، أدى هذا التباين والإختلاف إلى ظهور عدة عيوب أهمها تفاوت الإمتيازات الممنوحة من نظام إلى آخر في مجال التقاعد؛ وحرمان غالبية فئات المجتمع الجزائري من الإستفادة من نظام التأمين الإجتماعي والتقاعد كعمال الأرض وغير الأجراء وفئات عمالية أخرى بسبب النصوص التشريعية التمييزية.

بعد سنة 1977 شهدت الجزائر عدة تطورات وتغيرات في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية،دفع ذلك إلى الضرورة الملحة لسد النقائص والعيوب التي يعاني منها الضمان الاجتماعي. ولسد هذه العيوب جاءت تشريعات عام 1983 لنسق الضمان الاجتماعي بصفة إجمالية وشاملة تمثلت في نظامين أساسيين هما نظام 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية ونظام 83-12 المتعلق بالتقاعد، يعتبر صدور هذين النظامين حدثا هاما وحاسما في تاريخ التشريع الجزائري فيما يتعلق بهذا الجانب، وكان من إنجازاته تأسيس نظام موحد للتقاعد والضمان الاجتماعي، وهو النظام المطبق حاليا. وعند تطبيق نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد الموحد بلغ عدد المنتسبين 3181500 منتسب (Hadjene, 2012, p. 120). وفي سنة 2006 بلغ عدد المنتسبين 10178661 بمعدل تغطية 50 في المئة بعدما كان في سنة 2002 أكثر من نصف سكان 19 سنة فما فوق لا يتمتعون بتغطية الضمان الاجتماعي كما يبينه الجدول التالي:

جدول (5): تطور مؤشرات تغطية الضمان الاجتماعي في الجزائر بين سنتي 2002 و2018 .

	سنة 2002	سنة 2006	سنة 2010	سنة 2014	سنة 2018
سكان **20** سنة وأكثر	17603000	20230000	22432000	24484000	26815000
عدد المنتسبين في الضان الاجتماعي	7362857	10178661	12864981	15979247	18397104
معدل التغطية في المئة	41.8	50.3	57.4	65.3	68.6

المصدر: مؤشرات من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

ليتواصل الإرتفاع في معدل التغطية ليصل سنتي 2010 و2018 إلى 57.4 في المئة و68.6 في المئة على التوالي بزيادة تقدر بـ 11.3 نقطة. تجدر الإشارة إلى أن معدل التغطية يمثل الأشخاص المنتسبين في ضمان الاجتماعي إلى السكان من الشريحة العمرية

19 سنة وأكثر. يعني أن الجزائر ملتزمة بالإتفاقية الدولية المتعلقة بتحقيق التغطية الشاملة لنظام الضمان الاجتماعي، بحيث يغطي ما يقرب 70 في المئة من الفئة الشغيلة، وهذه الفئة تتمتع بالتأمين عن "المرض والبطالة والشيخوخة والأمراض المهنية وإصابات العمل، الإعانات العائلية والأمومة، العجز، الوفاة" (عبد الرحمان خليفي، 2008، صفحة 108). هذا ما جعل الباحثان سامي البغدادي وحاتم بن صالح يصرحان "توجد في الجزائر تغطية واسعة لجميع الأخطار الاجتماعية للفئة الشغيلة وغير الشغيلة" (البغدادي و بن صالح، 2003، صفحة 12)، وبالفعل فإن المستفيدين بالتأمين الاجتماعي إلى جانب الفئة الشغيلة مجموع الطلبة والمتربصون والمعاقون ممن ليست لهم أنشطة مهنية والمجاهدون (قدماء المجاهدين خلال حرب الاستقلال)، ويستفيد من المنحة المستفيدون ببرنامج الإدماج الإجتماعي، وكذلك من يؤول إليهم الحق في تغطية (القرين والأبناء والأصول في الكفالة، شرط إثبات علاقة الزواج بالنسبة للقرين وتوفر شروط السن بالنسبة للأبناء في الكفالة، وشروط الموارد بالنسبة إلى الأصول في الكفالة). إلا أنه يوجد مشكل مهم يتعلق بتغطية عمال القطاع غير المنظم الذي يقدر عددهم 1.5 مليون شخص لا يتمتعون بأية تغطية إجتماعية.

- **مبدأ مسؤولية الإدارة:**

يقصد بمسؤولية الإدارة كما جاء في تعريف منظمة العمل الدولي "أن تكون الدولة الكفيل الأول والأخير لضمان حقوق الحماية الاجتماعية لجميع الأشخاص المقيمين في إقليمها، في حين ينبغي أن يشارك الممولون والمشتركون والمنتفعون في إدارة مخططات برامج الضمان الاجتماعي المستدام" (منظمة العمل الدولية، 2011، صفحة 110). هذا يعني أن أرباب العمل والعمال يشاركون مباشرة في تمويل هياكل الضمان الاجتماعي والتقاعد بالتزامهم بدفع الضرائب والاشتراكات بمقتضى قانون الضمان الاجتماعي، لضمان نفقات هياكل الضمان الاجتماعي على المنتفعين وأصحاب الأصول.

ونظرا لتزايد صعوبة إدارة وتسيير مخططات الضمان الاجتماعي ينبغي أن يكون أعضاء الإشراف والإدارة مدربين تدريبا مناسبا يؤهلهم لتحمل مسؤولياتهم. لهذا الجزائر لمجابهة صعوبات إدارة وتسيير مخططات الضمان الاجتماعي خصصت 4 صناديق ضمان إجتماعي أساسية للإدارة والإشراف وتتمثل في:

- **الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء (Cnas):**

يشرف على "التأمينات الإجتماعية الخاصة بحوادث العمل والأمراض المهنية والمنح العائلية لفائدة العمال الأجراء، وبعض المجموعات الخاصة من بينهم المؤمنين إجتماعيا كالطلبة والمعاقين، والمستفيدين من المساعدات الإجتماعية التي تقدمها الدولة" (محمد زيدان، 2012، صفحة 12). ومن مهام الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء:

- تسيير أداءات التأمينات الإجتماعية (المرض، الأمومة، العجز والوفاة، وكذا الحوادث العمل والأمراض المهنية)، وتسيير المنح العائلية.
- تحصيل الإشتراكات و الرقابة على المنازعات المتعلقة بتحصيل الإشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات.
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم إجتماعيا وكذا أرباب العمل.
- المساهمة في ترقية السياسات الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية وإجراء الرقابة الطبية لفائدة المؤمنين.
- القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي الحقوق في التمتع بالمنافع الجماعية على شكل إنجازات ذات طابع صحي وإجتماعي وإبرام إتفاقيات مع مقدمي العلاج.
- تسيير صندوق المساعدة والنجدة.
- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم وإلتزاماتهم.

من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (أنظر الشكل 2) نسبة المنتسبين في الصندوق الوطني لتأمين العمال الأجراء إلى مجموع المنتسبين في صناديق الضمان الاجتماعي إستقر عند نسبة المئوية التي تفوق 66 في المئة بين السنتين 2002 و2014

،ونلاحظ إنخفاض بين سنتي 2014 و2018 من 66.5 في المئة إلى 65.5 في المئة ، قدر الإنخفاض بنقطة واحدة. لكن من الملاحظ أن نسبة المنتسبين مرتفعة جدا في الصندوق الوطني لتأمين العمال الأجراء بالمقارنة مع صناديق الضمان الإجتماعي الأخرى.

- **الصندوق الوطني للتقاعد (Cnr):**

يتصرف الصندوق الوطني للتقاعد "بمنح معاشات التقاعد للمسنين. وقد حددت مهام الصندوق في المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 04 جانفي 1992" (محمد زيدان، 2012، صفحة 11) وهي كالآتي:

- تسيير أجور ومنح التقاعد، إضافة إلى الأجور ومنح ذوي الحقوق.
- تسيير الأجور والمنح وفق التشريع الداخلي للعمال المؤرخ في .01 جانفي 1984 حتى إنتهاء حقوقهم.
- ضمان التحصيلات وحل النزاعات المتعلقة بالأقساط الموجهة لتمويل خدمات التقاعد.
- تطبيق التشريعات المتعلقة بنصوص الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالضمان الإجتماعي.
- ضمان توفير المعلومات للمستفيدين والعمال.
- تسير صندوق المساعدة والنجدة بتطبيق المادة 52 من القانون رقم 83 المؤرخ في 20 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد.

الشكل (2): تطور التوزيع النسبي للمنتسبين حسب صناديق الضمان الإجتماعي بين سنتي 2002 و2018

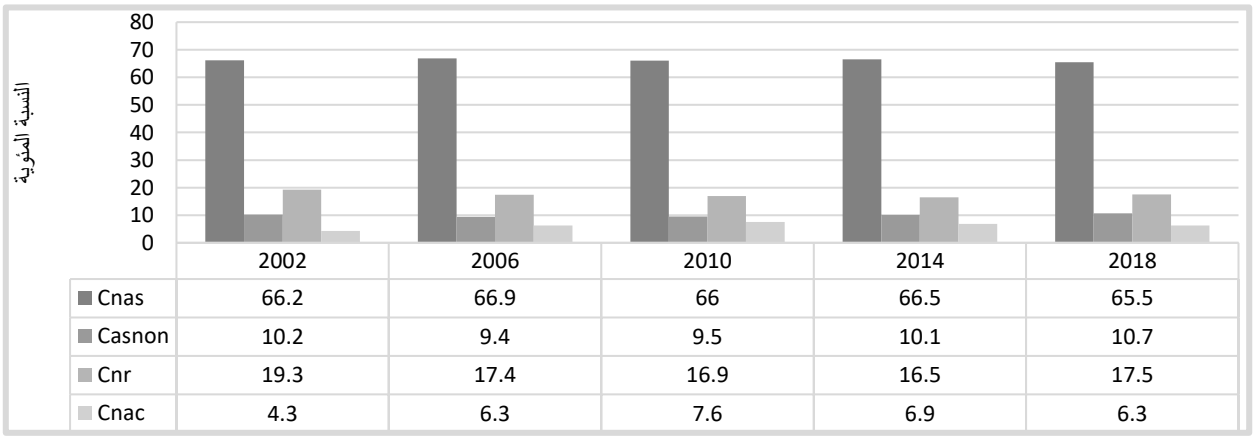

	2002	2006	2010	2014	2018
Cnas	66.2	66.9	66	66.5	65.5
Casnon	10.2	9.4	9.5	10.1	10.7
Cnr	19.3	17.4	16.9	16.5	17.5
Cnac	4.3	6.3	7.6	6.9	6.3

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من الشكل (2) نسبة المتمتعون بمعاش ومنحة التقاعد سنة 2002 يمثلون فقط 19.5 من مجموع المنتسبين في صناديق الضمان الإجتماعي، لتنخفض النسبة إلى 16.5 سنة 2014 ، لتزيد النسبة في المئة بنقطة واحدة سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2014.

- **الصندوق الوطني للتأمين الإجتماعي للعمال غير الأجراء (Casnos):**

يشرف على التأمينات الإجتماعية الخاصة بالعمال غير الأجراء. تتمثل مهام هذا الصندوق في مايلي:

- تنظيم ومراقبة نشاط الوكالات الوطنية.
- إصدار التعليمات وتنظيمات العمل واللوائح المسيرة لنشاط بقية الوحدات.
- ترقية نظام التسيير لفروع الصندوق.
- المراقبة والمتابعة من أجل تحقيق أهداف الصندوق وضمان التوازن المالي للصندوق.

من الشكل (2) نسبة المنخرطون في هذا الصندوق من مجموع المنتسبين في صناديق الضمان الاجتماعي قدرت سنة 2002 بـ 10.2 في المئة لتنخض في سنتي 2006 و2010 من 9.4 إلى 9.5 في المئة ، ولكن في سنتي 2014 و2018 تحقق النسبة تزايد أكثر من 10 في المئة.

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة** (Cnac):

يشرف على تأمين بطالة العمال الأجراء بمرجعية الإشتراك، وهو يساهم في تفعيل سياسات التشغيل التي تعتمد على دعم تنمية المبادرات المقاولاتية. حيث منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي عمل الصندوق على التخفيف من الآثار الناتجة عن تسريح العمال في القطاع الإقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي.

وكلف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بالعديد من المهام من طرف السلطات العمومية. فإبتداءا من" سنة 1994 شرع الصندوق في تطبيق نظام تعويض على البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب إقتصادية" (البغدادي و بن صالح، 2003، صفحة 12). هذا التعويض إستفاد منه 189830 مسرح من مجموع 201505 مسجلا لغاية أواخر سنة 2006 أي بنسبة 94 في المئة من عدد المسرحين. وخلال الفترة 1998- 2004.

قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات إحتياطية بإعادة إدماج البطالين، عن طريق المرافقة في البحث عن عمل والمساعدة في الأعمال الحرة تحت غطاء رعاية المستخدمين، ثم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين ومنشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لتشغيل الشباب. وإبتداءا من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الإجتماعية التي تتراوح أعمارهم (30-50 سنة) للإلتحاق بالجهاز بمزايا متعددة منها التمويل بمبلغ استثماري في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دج، وبفضل المهام التي كلف بها هذا الصندوق شهدت نسبة المنتسبين لهذا الصندوق من مجموع منتسبي صناديق الضمان الاجتماعي إرتفاع نسبي بين سنتي 2002 و2010 قدر بـ 4.3 و7.6 في المئة، ثم لاحظنا إنخفاض وصل سنة 2018 إلى 6.3 في المئة.

- **مبدأ الإستدامة المالية (التمويلية):**

ينبغي تمويل نظام الضمان الاجتماعي بنظام شامل يضمن إلى حد أقصى إستدامته المالية على المدى طويل، كما يجب على النظام أن يكون له قاعدة إيرادات ثابتة ليضمن إستمرارية الإنفاق الاجتماعي الذي يتأثر سنويا بعاملين رئيسيين "هما العامل الديمغرافي أي متوسط عدد المنتفعين من مجموع السكان، والعامل المالي أي متوسط الإعانة أو القيمة النقدية لمتوسط الإعانة سنويا لكل منتفع و متوسط الناتج المحلي لكل منتفع" (منظمة العمل الدولية، 2011، صفحة 113).

ويعتمد العامل الديمغرافي إعتمادا كبيرا على التركيب العمري للسكان والعمالة في الدولة المعنية، من خلال إعتماده على عامل السن الذي يسمح للعمال الأكبر سنا بالإستفادة من التقاعد. فتزايد العمال الأكبر سنا في ظل أنظمة التقاعد المشجعة على التقاعد المسبق، يؤثر سلبا على موازنة هياكل الضمان الاجتماعي. لهذا أصبح العمال الأكبر سنا (50-59 سنة) يمثلون عبئا على النفقات العامة للدول. لهذا فإستقطاب وتوظيف العمال الأكبر سنا والإحتفاظ بهم في العمل، يؤدي إلى تخفيض النفقات العامة المرتبطة بتناقص أعداد الأشخاص المتقاعدين (خفض نفقات التقاعد). وكذلك الاحتفاظ بالعمال الأكبر سنا على رأس العمل "يزيد من عدد السكان العاملين في سن العمل(Population Occupée) ويساعد على تعويض الأثر السلبي الذي يتعرض له النمو الإقتصادي بسبب إرتفاع سن السكان" (رولاند سيج، 2007، صفحة 8).

وعلى الدول إتخاذ سياسات تهدف إلى تمديد عمل العمال الأكبر سنا في قطاع العمل المنظم، من التدابير السابقة يتضح أن تمديد فترة العمل يعمل على مواكبة تحديات التقدم في السن وتعزيز مصادر تمويل هياكل الضمان الإجتماعي مع خفض نفقاتها، ومع أن الجزائر تواجه تحدي الشيخوخة الزاحفة التي ستؤثر على صناديق الحماية الإجنماعية لديها.

II.2- تأثير العامل الديمغرافي على صناديق الحماية الاجتماعية في الجزائر

وفي ظل الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر إستحدث المشرع الجزائري سنة 1994 بموجب مرسوم تشريعي رقم 10/94 المؤرخ سنة 1994 التقاعد المسبق، وحدد بموجبه الشروط معتمدا على نفس شروط قانون 12/83 المؤرخ سنة 1983، التي تنص على أن "يستفيد بموجبها العامل الأجير من الإحالة على التقاعد بصفة مسبقة لمدة قد تصل إلى 10سنوات قبل السن القانونية للتقاعد" (عبد الرحمان خليفي، 2008، صفحة 112).

وينتفعون كبار السن في الجزائر بنظام تقاعد ينص على منح منحة تقاعد لفائدة العامل:

- البالغ السن 60 سنة على الأقل بالنسبة للرجل أو 55 سنة بالنسبة إلى المرأة.
- من إشتغل لمدة 15 سنة على الأقل.

فهذا النظام "معترف به لجميع الأصناف المهنية وذلك مهما كان مجال نشاطهم سواء كانوا عمال أجراء أو عمال غير أجراء وذلك بشرط أن يمارسوا نشاطهم بصورة قانونية ورسمية، وإلتزامهم بدفع الإشتراكات خلال حياتهم العملية" (عبد الرحمان خليفي، 2008، صفحة 113). إلا أنه توجد إستثناءات بخصوص السن وتشمل العمال الذين شغلوا مواطن عمل تتوفر بها ظروف مضرة بالصحة، وبالنسبة إلى النساء اللاتي قمن بتربية الأبناء (سنة لكل إبن إلى حد 3 أبناء). ومن جهة أخرى يمكن أن ينتفع بمنحة التقاعد النسبي بصورة مباشرة:

- العامل الذي سجل مدة عمل تساوي على الأقل 32 سنة، ودون شرط السن.
- بداية من سن 50 سنة بالنسبة للرجل و 45 سنة للمرأة، عندما يكون العامل قد سجل مدة عمل تساوي 20 سنة و15 سنة على الأقل بالنسبة للعاملة.

أما من لم يشتغل فبإمكانه المطالبة بمنحة تضامن جزافية تصرف بعنوان مساعدة إجتماعية من الدولة. إن منحة التقاعد لا يمكن أن تكون أقل من 85 في المئة من الأجر الوطني المضمون أو تفوق 15 مرة نفس هذا الأجر. وتحتسب منحة التقاعد على قاعدة معدل الأجر الشهري لمدة السنوات الخمس الأخيرة التي عرف فيها المتقاعد أعلى راتب خلال حياته المهنية.

وقد إرتفع مبلغ منحة التقاعد بين سنتي 2000- 2008 من 8824 دج إلى 10554 دج، هذا الإرتفاع ناتج عن تطور الأجر الوطني الأدنى. أما في حالة وفاة صاحب منحة التقاعد "تنتقل المنحة إلى من يؤول إليهم الحق من الباقين على قيد الحياة (القرين، الأبناء والأصول في الكفالة)، ويتمتعون بمنحة التقاعد التي يتجاوز مبلغها الأقصى 90 في المئة من المنحة الأصلية" (البغدادي و بن صالح، 2003، صفحة 12). كما أنه عندما يتوفى العامل قبل التقاعد، تحتسب منحة لمن يؤول إليهم الحق على قاعدة المنحة التي كان من المفروض أن يتحصل عليها بتاريخ وفاته، على ألا تكون السنوات المثبتة دون 15 سنة.

ويتبين جليا أن المشرع الجزائري لم يراعي تداعيات نظام التقاعد المسبق على الانفاق الاجتماعي لهياكل الحماية الاجتماعية. لأن هذا النظام ينقص من الفئة السكان العاملة في سن العمل (Population Occupée) التي تعتبر مورد تمويل هام لصناديق الضمان الاجتماعي.

▪ كيفية تمويل جهاز الضمان الإجتماعي في الجزائر:

يتم تمويل هياكل الضمان الإجتماعي في الجزائر "من مساهمات على شكل إشتراكات، تقتطع من أرباب العمل والعمال على أساس إجبارية الإشتراكات" (البغدادي و بن صالح، 2003، صفحة 7). فكل قطاع له إشتراكاته الخاصة وتضبط النسبة الإجمالية قانونا، لكن يتم توزيع نسب المساهمات بين مختلف الفروع وفقا لقرارات، وذلك "لإضفاء أقصى ما يمكن من المرونة عند ضبط توازن كل فرع" (عبد الرحمان خليفي، 2008، صفحة 104).

وتبلغ النسبة الإجمالية للمساهمة 34.5 في المئة في الوقت الحالي:

- التأمينات الإجتماعية تساهم بـ 14 في المئة: تتحمل منها المستخدم 12.5 في المئة و1.5 في المئة على العامل.
- حوادث العمل والأمراض المهنية: 1.25 في المئة تجري على حساب المستخدم.
- التقاعد يساهم بـ 16 في المئة: وتتحمل منها المستخدم 9.5 في المئة و 6.5 في المئة على العامل.
- التقاعد المسبق يساهم بـ 1.5 في المئة: تتحمل منها المستخدم 0.5 في المئة و0.5 في المئة على العامل و0.5 في المئة تتحملها الأعمال الإجتماعية.
- التأمين على البطالة تساهم بـ 1.75 في المئة: تتحمل منها المستخدم 1.25 في المئة و0.5 في المئة على العامل.

وهكذا فإن مجموع ما يتحمله المستخدم 25 في المئة و9 في المئة على العامل و0.5 تتحملها الأعمال الإجتماعية. كما يساهم أصحاب منح العجز أو التقاعد أو إيراد حوادث العمل بـ 2 في المئة من مبلغ إيرادهم أو مداخيلهم، على أن لا تكون دون الأجر الوطني القاعدي. أما بالنسبة للطلبة أو المعاقين العاطلين أو المنتفعين بمساعدات إجتماعية فإن الدولة تتكفل غالبا بالمساهمات المخفضة والمحتسبة على قاعدة الأجر الوطني الأدنى، ويتم تحديد الأجر الأدنى المضمون بحسب تطور القدرة الشرائية للأفراد. ويعتمد كقاعدة تحديد منح العجز والتقاعد وحوادث الشغل (التي لا يمكن أن تكون دون 75 في المئة من الأجر الأدنى الوطني المضمون)، وقد كان "الأجر الأدنى الوطني المضمون بتاريخ 1 جانفي 2001 يبلغ 8000 دج، بحيث إرتفع ثمانية مرات عن ما كان عليه سنة 1992، وواصل الإرتفاع بحيث قدر في 1 جانفي 2010 بـ 15000 دج" (الطيب سماتي، 2011، صفحة 30).

تجدر الإشارة إلى أن نسبة 90 في المئة من التمويل متأتي من القطاع العمومي و10 في المئة من القطاع الخاص ويرجع هذا أساسا إلى حجم العمال في مؤسسات القطاع العمومي، فإجمالي المؤسسات المسجلة في "الصناديق الوطنية للتأمينات الإجتماعية يبلغ 185464 مؤسسة. 12300 مؤسسة منها ترجع إلى القطاع العام و10609 مؤسسة ترجع إلى الإدارات والفرق المهنية المحلية، في حين تنتمي الشركات الباقية أي 157160 مؤسسة للقطاع الخاص أي 84.74 في المئة من أرباب العمل" (البغدادي و بن صالح، 2003، صفحة 7). لكن إذا نظرنا إلى عدد الأجراء النشطين والمصرح بهم، فإن من مجموع 3200000 عامل، نجد منهم 2600000 عامل ينتمون للقطاع العام و600000 عامل إلى القطاع الخاص (هذا دون الحديث عن نصيب القطاع غير منظم من عدد السكان النشطين). الإحصائيات السابقة جعلت أعلى نسبة منتسبين في الضمان الإجتماعي لدى صندوق الوطني للتأمينات العمال الأجراء. إذن في الجزائر مصادر تمويل هياكل الضمان الإجتماعي معظمها يقتصر على إشتراكات منتسبي صندوق الوطني للتأمينات العمال الأجراء، ومعظمهم العاملين في سن 20-59 سنة. وفي ظل نظام قائم على اشتراكات العمال أشار رولاند سيج في ظل نظام قائم على اشتراكات العمال وأنظمة التقاعد المشجعة على التقاعد المسبق، فإن تزايد المستمر للعمال الأكبر سنا يؤثر سلبا على موازنة هياكل الضمان الاجتماعي. لأن العمال الأكبر سنا (50-59 سنة) سوف يزيدون من الانفاق الاجتماعي. إذن فالعامل الديموغرافي سوف يكون له تأثيره على موازنة هياكل الحماية الاجتماعية في الجزائر.

- **تأثير العامل الديمغرافي على موازنة هياكل الضمان الإجتماعي في الجزائر:**

يتضح مما ورد من رولاند سيج أن موازنة هياكل الضمان الاجتماعي تتأثر بالتركيبة العمرية للسكان العاملين في سن العمل وبسن التقاعد المطبق في الجزائر. وفي ظل التشجيع على التقاعد المسبق، فإن الفئة العاملة المعنية بتمويل صناديق الضمان الاجتماعي هي الأعمار (20-49 سنة)، أما فئة العمال الأكبر سنا (50-59 سنة) سوف تمثل عبئا على موازنة صناديق الضمان الاجتماعي، لأنها تزيد من الإنفاق على المتقاعدين. من هنا سوف نبرز تأثير العامل الديمغرافي على موازنة صناديق الضمان الاجتماعي في ظل تعدد مهام هذه الصناديق، وأهم هذه الصناديق في الجزائر نجد **الصندوق الوطني لتأمين العمال الأجراء**، ونرى من أبرز مهام الصندوق تحصيل الاشتراكات لضمان استدامة تمويل الأداءات الموجهة للمنتفعين، لهذا شهدت الموازنة المالية للصندوق فائض معتبر سنة 2012 بقيمة 196.532 مليار دج. إلا أنه تراجع بين سنتي 2012 و2015 ليصل إلى 79.549 مليار دج (الجدول رقم 9).ويعود هذا التراجع إلى إرتفاع نفقات الصندوق خاصة على المواد الصيدلانية وإنخفاض إيراداته الناتج عن إنخفاض فئة العمال (20-49 سنة) بين عامي 2012-2015 بنسبة نقصان قدرت بـ 3.14 في المئة (الشكل رقم 3). وبعودة فئة العمال (20-49 سنة) إلى الإرتفاع بين عامي 2015- 2016 بنسبة زيادة 3.41 في المئة عاد فائض الصندوق إلى الإرتفاع ، لكنه بين سنتي 2016 و2018 لاحظنا تراجع في فئة العمال (20-49 سنة) مع تراجع مقلق في الفائض قدر بـ21.106 مليار دج.

الشكل رقم (3): تطور عدد العمال في سن العمل في الجزائر بين سنتي 2012-2018.

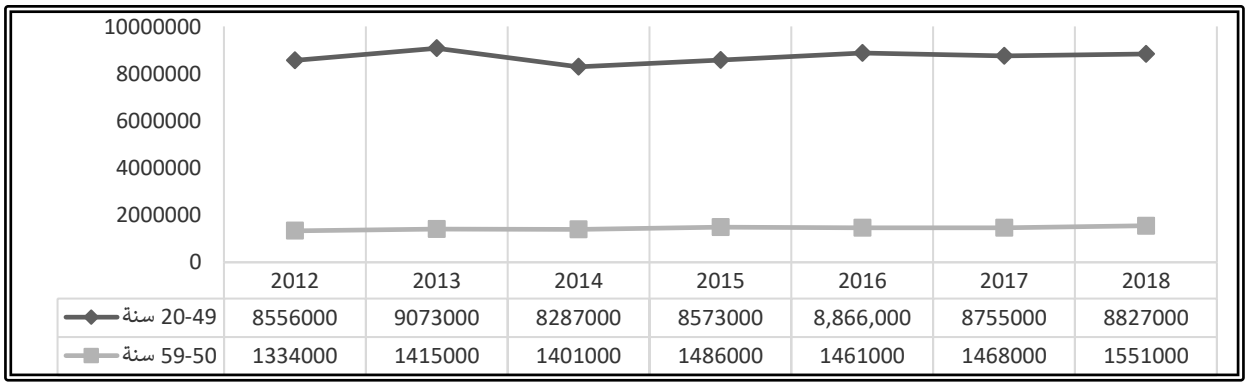

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
20-49 سنة	8556000	9073000	8287000	8573000	8,866,000	8755000	8827000
59-50 سنة	1334000	1415000	1401000	1486000	1461000	1468000	1551000

La Source: Office National Des Satatistiques (ONS), "Activité, Emploi et Chômage", Données statistiques en Algerie (2012- 2018).

نرى من أبرز مهام **الصندوق الوطني للتقاعد** منح معاشات التقاعد المرتبطة بتحصيل إشتراكات العمال الأجراء وغير الأجراء، لهذا عند إحالة آلاف العمال على التقاعد المسبق الذين تتراوح أعمارهم ما بين (50-59 سنة) شهد الصندوق الوطني عجزا ماليا سنة 1994، هذا بسبب دفعه معاشات العمال المسرحين والمحالين على التقاعد من الشركات العمومية المفلسة (كلف الصندوق ميزانية قدرها 300 مليار دينار) . وفي ظل نظام ضمان اجتماعي يشجع على التقاعد المسبق ويعتمد على إشتراكات العمال في تمويل صناديق الحماية الإجتماعية، شهد الصندوق الوطني للتقاعد عجز مالي مستمر خلال سنوات الفترة 2013-2018 على توالي 85.752- و555.400- مليار دج (أنظر للجدول رقم 6). هذا العجز التواصل ناتج عن إنخفاض عدد العمال الذين تتراوح أعمارهم (20-49 سنة) الذين يعتبرون مورد هام للصندوق بمعدل إنخفاض 2.5 في المئة بين سنتي 2013 و2018 ، وعن التزايد المستمر للعمال الأكبر سنا (50-59 سنة)، مما زاد من عدد المتقاعدين الذين يعتبرون عبئا على إيرادات الصندوق في ظل التقاعد المسبق (الشكل رقم3). بحيث شهد عدد المتقاعدين خلال الفترة 2012-2018 إرتفاع ملحوظ قدرت بما يقرب 900000 متقاعد (الشكل رقم4).

الشكل رقم (4): تطور عدد المتقاعدين في الجزائر بين سنتي 2003-2009

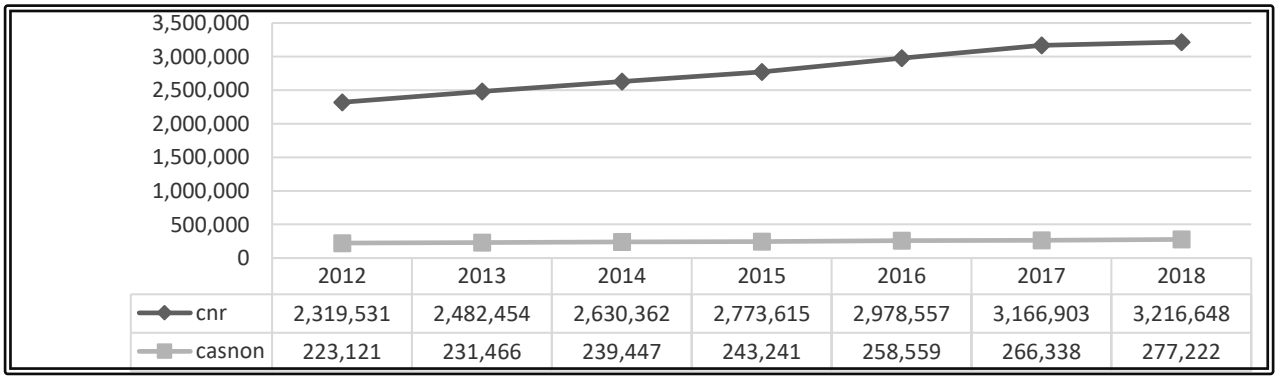

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

ولا ننسى الصندوق الوطني للتقاعد حقق فائض معتبر سنة 2012 حيث تجاوز 110.5 مليار دج (أنظر الجدول رقم 9)، هذا الفائض راجع إلى تزايد العمال الأجراء وغير أجراء بمرجعية الإشتراك والتزايد المستمر للمؤسسات والمشاريع المصغرة المسيرة من طرف **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**. ولقد بلغت عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق 8569 مشروع وعدد المناصب 20757 منصب شغل بين سنتي 2005-2007، وإرتفعت بين سنتي 2009-2012 إلى أن وصلت 18834 مشروع و48800 منصب عمل. وهكذا يعد جهاز **الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة** هو الكفيل والممول لنشاطات الشباب البطال البالغين من العمر (30-50 سنة) الراغبين في العمل. وتعتبر هذه السياسات من سياسات تحفيزية تؤثر على سوق العمل . كما حقق الصندوق فائض متزايد حيث بلغ سنة 2012 حوالي 2.778 مليار دج إلى أن وصل إلى 20.77 مليار دينار جزائري سنة 2016 (أنظر الجدول رقم 9). لكن لاحظنا إنخفاض حاد في إيرادات الصندوق في سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016 مما سبب عجزا بـ 60.24 مليار دج، لكن ها العجز تحول إلى فائض سنة 2018 ناتج عن نقص نفقاته.

أما الوضع المالي **لصندوق الوطني لتأمين العمال غير الأجراء** فإنه عرف أقل فائض سنة 2015، وفي السنة الموالية حقق أعلى فائض، حيث وصل سنة 2016 إلى ما يقرب 22 مليار دج، لكنه تراجع في سنة 2018 إلى 10.28 مليار دج .ويرجع هذا التراجع إلى إنخفاض عدد المنتسبين بين سنتي 2016 و2018، حيث بلغ 1697463 سنة 2018 بعدما كان ما يقرب 1806124 منتسب سنة 2017.

الجدول رقم (6): التوازن المالي لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر بين 2003-2009.

الصندوق	السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	النفقات	280.753	322.523	374.060	395.395	400.553	435.227	467.988
CNAS	المداخيل	477.285	429.840	459.757	474.944	482.065	492.340	489.094
	الرصيد	+196.532	+107.317	+85.696	+79.549	+81.512	+57.113	+21.106
	النفقات	572.520	685.661	795.575	909.500	1036.900	1185.400	1270.300
CNR	المداخيل	683.060	599.899	671.639	644.000	724.300	699.100	714.800
	الرصيد	+110.540	-85.752	-123.936	-265.500	-312.600	-486.300	-555.400
	النفقات	38.439	26.589	25.852	103.486	64.989	89.541	11.120
CNAC	المداخيل	41.217	44.323	40.113	126.484	85.766	29.303	39.640
	الرصيد	+2.778	+17.734	+14.262	+22.998	+20.777	-60.238	+28.519
	النفقات	26.619	30.419	37.207	42.803	50.345	55.111	59.463
CASNOS	المداخيل	30.789	35.555	38.337	43.762	72.290	67.339	69.830
	الرصيد	+4.170	+5.136	+1.130	+0.960	+21.944	+12.228	+10.367

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

خاتمة

أضحت توقعات الديوان الوطني للإحصائيات حول الديموغرافيا في الجزائر أمرا واقعا حيث بعد دخول في المرحلة الثانية من التحول الديمغرافي ، هكذا فإن السكان المسنين قد مثلوا 9.3 في المئة من إجمالي السكان سنة 2019، وسوف يتضاعفون خلال السنوات 2030-2050 مع وصول أجيال 1970-1980، أي أجيال الإنفجار السكان إلى سن التقاعد أو التشيخ. كما تشير الإسقاطات الديمغرافية المستقبلية إلى أن السكان المسنين سوف يمثلون 14.7 في المئة من مجموع السكان سنة 2030. ونلاحظ أن هذا الأجيال وصلوا إلى الأعمار الأكثر من 50 سنة بين سنتي 2010-2020 ليشكل عبئا على الإستدامة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي في ظل نظام تقاعد يشجع على التقاعد المسبق وخاصة على الإستدامة المالية الصندوق الوطني للتقاعد الذي شهد عجزا متواصلا بين سنتي 2013-2018، وعليه يظهر من الأساسي والضروري إعداد نظام ضمان إجتماعي تتكيف مع التحولات الديموغرافية المستقبلية من خلال:

- التخلي عن فوانين التقاعد في سن مبكر أي قبل السن القانونية للتقاعد لأنها يزيد من عدد المتقاعدين بسبب تزايد العمال في سن 50-60 سنة مما يؤثر سلبا على الموازنة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي.
- يتمتع ما يقارب 70 في المئة من العمال الجزائريين بتغطية الحماية الاجتماعية، هذا يعني أن 70 في المئة من العمال يساهمون في تمويل صناديق الضمان الإجتماعي، ولهذا من المستحسن رفع من أجور هؤلاء العمال (خاصة أصحاب الأجور المتوسطة والضعيفة) بهدف رفع مساهمتهم في تمويل صناديق الضمان الاجتماعي.
- إتخاذ سياسات وظيفية، وأنظمة ضمان إجتماعي تتبع نهج المبادرة هدفها التشجيع نحو الإبقاء على رأس العمل في قطاع العمل المنظم وتعرف بالتعليمات التحفيزية، ويستفيدون منها كحافز على تأخير التقاعد فمثلا كمنحهم مناصب تتلاءم مع قدرتهم الصحية.

- الإحالات والمراجع :

1- Hadjene, O. (2012). Problématique du système de retraite en Algérie. *thèse de doctorat en sciences économiques, université d'Alger 3*. Algérie .

2- ONS. (2004). projection de population à l'horizon 2030 (Alger : Office National Des Satatistiques. *collection statistiques, séries S:Statistiques sociales, no.106*, 50.

3- ONS .(2019) .Demoghraphie Algerienne, no.890 . *collection série Statistiques ordonnée*.20-1 ،

4- ONS. (2020). حوصلة إحصائية . *الفصل -1- ديموغرافيا*، 1-58.

5- الطيب سماتي. (2011). الإطار القانوني للتأمينلت الاجتماعية في التشريع الجزائري ومشاكله العملية. (جامعة فرحات عباس سطيف، المحرر) *ندوة حول مؤسسات التأمين*، 1-20.

6- جعيجع حسين عوايدي. (2003). النظام القانوني للتقاعد في الجزائر. *بحث لنيل شهادة ماجيستير في الإدارة والمالية*. كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر.

7- رولاند سيج. (2007). تطورات وإتجاهات دعم الضمان الاجتماعي الحيوي. *المنتدى العالمي للضمان الاجتماعي*، 1-61.

8- زيان مريم. (2018). أنظمة التقاعد في ظل التحولات الإقتصادية. *أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الاجتماعي والمؤسسة*. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم، الجزائر .

9- سامي البغدادي، و حاتم بن صالح. (2003). الحماية الإجتماعية في بلدان جنوب المتوسط وشرقه، الأوضاع الراهنة والآفاق، ، . *المنتدى النقابي الأورومتوسطي بدعم الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، طباعة غرافيكاس المايدا*. مدريد: منظمة التعاون الدولي.

10- عبد الرحمان خليفي. (2008). *الوجيز في منازعات العمل والضمان الإجتماعي*. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.

11- محمد زيدان. (2012). التأمين الإجتماعي الواقع العملي وآفاق التطوير -تجارب دول-، *الملتقى السابع حول الصناعة التأمينية* (الصفحات 1-20). الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

12- منظمة العمل الدولية. (2011). الضمان الإجتماعي من أجل العادلة الإجتماعية وعولمة عادلة. *التقرير السادس لمنظمة العمل الدولية بشأن عدالة إجتماعية من أجل عولمة عادلة* (الصفحات 1-170). جنيف: منظمة العمل الدولية.

13- Office National Des Satatistiques (ONS), "Activité, Emploi et Chômage", Données statistiques en Algerie (2012- 2018)

14- L'Algérie en quelques chiffres. no. 45. Collection série statistiques, ordonnée / série temporelle / distribution statistique. Alger: ONS, 2016.

15- L'Algérie en quelques chiffres. no. 47. Collection série statistiques, ordonnée / série temporelle / distribution statistique. Alger: ONS, 2018.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عرفات ريمي ومحمد زيدان (2023)، **مبادئ الضمان الإجتماعي في ظل الواقع الديموغرافي في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08(العدد 02)، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 209-224.

SCAN ME